التقويم الجمالي للجسد في ضوء التقدم الطبّي

Aesthetic improvement of the body within medical progress

د. عمار طر ابلسي

جامعة قسنطينة (الجزائر)

ammar.saddeck@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/06 تاريخ القبول: 2022/04/15 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

انتقل الجسد مع مطلع الفلسفة المعاصرة من موضوع في إطار الكشف عنه وجعله جوهرا أساسيا في عملية الإدراك من خلال ما تناوله الجيل الأول لما بعد الحداثة، الأمر الذي فتح المجال لجعل موضوع الجسد مرتكزا أساسيا يتحدد من خلاله الوعي بالوجود الجميل، وامتداد هذا البحث في ماهية الجسد الجمالية لم تبقى مجرد نقاش فلسفي، بل تحولت إلى معالجة في إطار مباحث أخرى طورت من مفاهيمه وأدواره وهذا ما سنعالجه في هذا البحث.

كلمات مفتاحية: الجسد، التقنية، الأخلاق، الهندسة الوراثية، المسؤولية، القانون، الإنسانية، الجمالية.

Abstract:

The body moved with the beginning of contemporary philosophy from a subject within the framework of its disclosure and made it a fundamental essence in the process of perception through what the first generation dealt with postmodernism, which opened the way to make the subject of the body a basic basis through which to determine awareness of the beautiful existence, and the extension of this research in what the aesthetic body is not only a philosophical discussion, but turned into a treatment within the framework of other investigations developed from its concepts and roles and this is what we will address in this research.

Key words: Body, technology, ethics, genetic engineering, responsibility, law, humanity, aesthetics

1. مقدمة:

لم يكن ذلك الانفتاح الفلسفي على الجسد بمنأى عن الميادين الأخرى من وجهة نظر الابستيمولوجيا، وهذا ما لمسناه مع التطور الفكري للجسد عبر البحث الذي عمل عليه الفلاسفة في هذا السياق، ولعل الجسد الذي قدمته الفلسفة لمختلف ميادين العلم يبحث عن تطورات جمالية خاصة تبرزه كجسد متفوق يتجاوز الفهم الكلاسيكي له، وما سنراه في هذا المخاض بالذات هو علاقة الجسد بميادين العلم والتطورات الحاصلة في تنحيت جماليته مع النظر إلى الرؤية العلمية والأخلاقية للموضوع.

إشكالية الموضوع:

ما هي الأبعاد الابستيمية والجمالية التي راهن عليها الجسد كموضوع للفلسفة المعاصرة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نستطرف التساؤلات التالية:

- هل انفتاح الجسد على التقنية شكل ضربا من ضروب المعرفة الضرورية للإنسان أم هو مجرد مسعى تجميلي؟

- وهل رافق هذا التحرر الكلي من الأنساق المعرفية التقليدية مسؤولية أخلاقية تحيط الجسد بما ينبغي أن يكون عليه؟

- وهل الدرس الفلسفي المعاصر قادر على تأسيس المبنى الأخلاقي لهذا الصراع حول التعديل الجمالي للجسد؟

من خلال البحث المقدم نجد حضورا **للمنهج التحليلي**؛ لتفكيك طبيعة التناول الأفهومي لموضوعات الجسد وتحولاته الكبرى وتراتباته الكمية ومفاضلاته الإدراكية. وخلال هذا الانجذاب حول طبيعة الطرح يكون حضور **المنهج الجدلي**؛ في مناقشة قضايا وآراء الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا موضوع الجسد من الزوايا القانونية والأخلاقية على غرار الابستميين الذين تناولوا محتوى الجسد من زواية البحث البيولوجي والطبي.

كما يكون الدور **للمنهج النقدي**؛ في الحديث عن نتائج البحث الفلسفي المعاصر في مسألة الجسد وتشابكاتها بالآليات القانونية والنظريات الأخلاقية، ومآلاتها الباعثة على حالة الإنسان المعاصر.

1. الجسد وإشكالية التقنية.

عرف الحقل الفلسفي مفاهيما جديدة في علاقة الفلسفة بالتقدم التقني الرهيب الحاصل في الميادين العلمية، وكانت البيو-ايتيقا إحدى هذه المفردات المهمة التي حاولت أن تكون بمثابة الغطاء الأخلاقي والقانوني للتقدم التقني الحديث وامتداداته التجريبية على البيئة والإنسان. فاهتم على سبيل المثال المفكر الألماني بيتر سلوتردايك (1947)، بتتبع العلاقة بين التقنية الطبية والجسد الإنساني الذي يبحث عن تجديد جماليته وعافيته عبر الآلة التقنية الحديثة، فقيام الطبيب بمهمّة علاج الجسد بحثا عن صورته المثالة في المعافاة والشفاء تتخللها ممارسة تقنية للآلة، أين تصبح هذه الأخيرة هي المكافحة للمرض في حين يكون الطبيب أعلى ممارسة من ذلك من حيث إخضاعه للجسم للحياة المخبرية بتشخيص ما يمكن من الأمراض تشخيصا كشفيا، فيعتبر سلوتردايك أن مهمّة الطبيب لم تعد ضمن إطارها الطبيعي وإنما انتقلت إلى عملية جوسسة مقننة عبر الآلة التقنية التي تكتشف الجسد عبر التحسس به. (SLOTERDIJK.P. 1988,pp 343-345)

وعلى ضوء هذا فإن سلوتردايك يعتقد أن الطب التقني أخذ في مخالفة الجسم الطبيعي وأن هذا التدخل في هيئته لم يعد يحترم الإطار العام لموقع الجسد، وهو ما يعتبر حسبه أسلوبا جديدا من إخضاع الجسد إلى عمليات الرقابة بشكل طبي وهنا مكن الخطر الذي يشير إليه ذات المفكر.

بينما يذهب جورج كانغيلام (1904-1995)، إلى محاولة فك شفرة التطور التقني للطب من حيث إفرازاته الجديدة التي شهدناها مع ثورة كلود برنار في علم التجريب الطبي(كانغيلام ،ج،2007،ص ص199-201) على اعتبار أن الطب لم يكن يشكل نسقا علميا بحتا بل كان يمارس على مستوى الفن الجسدي وهو ما يعبر عن التقاء مجموعة علوم وأفكار تتبلور أثناء ممارسة المعالجة الطبية، (George,C,1994,p08) فالتقنية إذن فتحت مشروعا جديدا على الفلسفة كونها تتعرض للجسد من حيث كونه باحث عن التعافي والشفاء خوفا من الهلاك العضوي أو الكلي له.

وهذا ما يفتح عديدا من أبواب التساؤل حول مصير الإنسان في ظ هذا التطور البيو-طبي الجديد الذي تجاوز الهوية الإنسانية إلى هوية متعلق بالجسدانية الطبيّة فقط، فكأنما نلحظ إبعادا كليّا للمفاهيم الروحية التي كانت سائدة في العصر الحديث والجيل الأول للفلسفة المعاصرة.

فالتقنية الطبية التي تمركزت حول فهم الجسد من حيث الصحة، التعافي، الجمال وغيرها من الممارسات وضعت بدورها الهوية البشرية على محك المسائلة الهوياتية، فالعلماء أصبحوا ها هنا

متحكمون بشكل أو بآخر في إفرازات النّسالة البشرية عبر البنية العضوية للإنسان، أي أن ما كان يحدد طبيعة الإنسان أضحى من الممكن تغييره والتحكم وفيه؛ فأصبحت لدينا القدرة الآن على تنويع الطبيعة البشرية والتحكم فيها وفقا للأهداف الشخصية(جيلبر، أ، 2006، ص 319).

فالتقنيات الطبيّة المعاصرة أصبحت متحكمة بشكل واسع في تغيير نمط الإنسانية سواء بشكل جزئي أو بصورة تغدو أن تكون كاملة، انطلاقا من الوراثيات إلى الجماليات الجسدية المتنوعة، فالتحكم في هذه التركيبة الإنسانية المعقدة لم يعد خاضعا فقط للمآل الأخلاقي والقانوني، إنما تعبر عنه الرغبة في البحث عن جسد يقوى على التواجد الجمالي في الوجود بطريقته الخاصة.

وعلى ضوء هذه التشكلات التي أفضت إليها التطبيقات التقنية للطب على الجسد البشري سنرى فيم هو قادم بعض الموضوعات التي رفت إسهاما طبيّا واسعا من حيث التعديل الجمالي للجسد الإنساني.

2. التقويم الجمالي للجسد.

انتقل مفهوم الجسد الإنساني الطبيعي إلى البحث عن ماهيّة في إطار الثورة البيو-طبية، أو يمكن القول أن الإنسان أصبح يبحث عن ما ينبغي أن يكون عليه جسمانيا، وهذا ما جعله يتجاوز المعنى الأخلاقي والقيمي إلى وجود جسداني مبحوث عنه كي يحقق القبول العام في الجمال الموجود، وهذا ما يمكن اعتباره تحقيق القوامة الجسدية لتفعيل السلوكيات الجديدة، وقد كان فرويد يشير إلى هذا المخاض المتعلق بالتغير الممارستي للأعضاء الجسدية لتحقيق لذاتها ورغباتها فقد تفطن باكرا إلى نقطة أن الجمال الجسدي له دافع من وراء الفعل الجنسي لهذا يسعى الجسد لأنواع جديدة من هذه الممارسات عبر اكتشافه لأعضاء وصور جديدة في ذاته وعند غيره من الأجساد.

والحال أن التقويم الجمالي للجسد أصبح يتدخل بشكل مباشر في تكوين البنية الأساسية للإنسان، فالجراحة التجميلية على سبيل المثال أصبحت تعبر عن عملية إعادة تكوين الصورة الجسدية والنظر إليها من خلال التقنية وهذا ما جعل التقنية تؤسس لهوية خاصة خارج قوانين الطبيعة المعتادة؛ "والدافع إلى هذه العمليات هو القدرة التكنولوجية والإرادة الذاتية وكذلك الرغبة على التأكيد بأني جسدي لتأسيس الهوية الخالصة والخاصة بالجسد ولو كانت المعادلة صعبة بحثا عن الكمال وترسيخا لجمالية الذات" (بيدوح، س،2000،ص 45) ، فالإنسان أصبح ينظر لجسده عبر التقنة التي تتيح له فتح مسارات جديدة من حيث موجوديته وتفاعلاته الذاتية.

وهنا يمكننا أن نلحظ أن التقنيات الطبية أصبحت تشكل عنصرا تفاضليا في تحديد الطبيعة الجديدة للجسد الإنساني حتى على مستوى سلوكياته وممارساته، إذ أن الرغبة في التعديل الجسماني

ليست عدمية بل تنتمي إلى حقل الذي ينبغي أن يكون عليه الجسد من اجل أسباب أنطولوجية ذاتية؛ "ذلك هو الموقف الذي نجد فيه أنفسنا الآن.ذلك أن تقدم العلوم البيولوجية وتطوّر التقنيات البيولوجية، لا توسع إمكانيّات العمل المعروفة وحسب بل تسمع أيضا بنمط تدخل جديد. فما كان 'معطى' حتى الآن، كطبيعة عضوية وما يمكن أيضا 'زرعه' قد تحرك الآن، نحو مجال التدخل متوخيا هدفا معينا" (هبرماس،ي،2006، ص ص 19-20).

فالإنسان المعاصر أصبح له مطالب تجاوزت الحقل الفلسفي الطبيعي، ما جعل الفلسفة تعاود طرح أسئلتها على التقنية، باعتبار أن الإنسان لم يكتف بالهوية التي هو عليها طبيعيا بل أضحى يبحث عن نصيب آخر من جمال وجوده البشري، فالانطولوجيا إن شئنا القول بمفهومها المعاصر انتقلت إلى تبرير الإنسان لتحسيناته الجمالية وتقويمه الفني لجسمه.

فالهوية التي يظهر عليه الإنسان الجديد عبر تدخل التقنية الحديثة استقدمت إعادة استنزال التفكير البشري من جدلية العقل والجسد، إلى تطويع الفعل الطبيعي تقنيا، وهو ما يقد يفضي إلى مناقشة الهوية الثقافية والبيولوجية في العالم الحي؛ "إن الحدود بين الطبيعة التي هي 'نحن' والجهاز العضوي الذي نعطيه له قد تلاشى. بالنسبة إلى الذوات المنتجة ثمة نمط جديد من العلاقة بالذات غارق في أعماق الحامل العضوي قد بدأ بالظهور" (هابرماس،ي،2006،ص 20).

والحال أن التحول نحو التقويم الجمالي أضفى صبغة معاصرة تضع مشكلة الهوية الاجتماعية والثقافية على متن المناقشة الجديّة، فقد أصبح إنسانا متطورا باستمرار ولم يعد له نهاية صورية محددة، وهذه المشكلة التي تعرض لها فرانسيس فوكوياما (1952)، لمّا طرح السؤال الأعمق "ما الذي يجب أن نقوم به إزاء البيوتكنولوجيا التي ستمزج، في المستقبل، المزايا المحتملة الهائلة بتهديدات قد تكون بدنية واضحة أو روحية خفية؟"(فوكوياما، ف، 2002، ص35).

وفي الحقيقة أن التراكم البيوتقني الذي عمل بقدر واسع على تحسين صورة الجسد من خلال إظهاره بالشكل الفني والجمالي المطلوب كانت له أهداف متعددة منها استغلاله في الجوانب الفنيّة المتعددة ومنها ما يمكن اعتباره طموحا إنسانيا غزيرا عندما نتحدث عن كائنات تسير إلى التكاثر الصوري نحو ما يوصف بما بعد الإنسانية.

3. الهندسة الوراثية وتحسين النسل جسمانيا.

يمكن اعتبار أن الهندسة الوراثية هي إحدى أكثر الصور شيوعا في الثورة البيولوجية المعاصرة، وهي التي تبحث عن طريقة مناسبة لإخراج أجساد مسبقة يتحكم فيها الإنسان بحسب رغباته، وكونها عملية طبية وبيولوجية إلا أنها انطلقت من حيث هي مكسب مادي مارسته الحضارة الغربية نحو أبعاد ربحية وأخرى فنية.

يكمن الهدف الأساس للثورة البيولوجية في إعادة تهيئة الأحماض النووية التي تمثل صفات الجسد الإنساني المرغوب فيه (الحفار،س.م،1984، ص25)، فقد أهل العلماء إلى أن؛ "يوجهوا هندسة الوراثة لإنتاج سلالات جديدة" (صالح، ع.ح،1981،ص155)، حيث يكون الاهتمام بتحسين النسل الوراثي عملية طبية مختبرية تسعى لإنتاج أنواع جمالية من الأجساد المرتقبة.

ومن وجهة نظر أخرى فإن الهندسة الوراثية سواء في عالم النبات أو الحيوان أو الإنسان تبحث عن إعادة ترتيب وظائف عضوية أخرى سواء بالزيادة أو النقصان في تشكيل النوع؛ فهي تبحث عن توجيه العضو نحو تأدية وظائف معينة (سواحل،و.ع.ف،2006، ص16)، فالهندسة الوراثية إذن بدأت من حيث هي بحث عن زيادة في الإنتاج وتقوية للثروة وإضافة قوة مناسبة للعضوية لكي تحمي مستقبل الإنسان.

لكن الهندسة الوراثية لم تتوقف عند إفرازات الإنتاج وزيادتها بل أصبحت سلاح في يد البشر لتحديد نوعية النسل ونوع الجسم الذي ينبغي أن يكون؛ "لن تكون الهندسة الوراثية هي أول خطوة نحو تحكم للآباء أكبر في التركيب الوراثي لأطفالهم، وإنما ستأتي هذه الخطوة من التشخيص الوراثي والفرز قبل العرس، سيمكن للآباء في المستقبل روتينيا، أن تفرز أجنتهم أوتوماتيكيا لعدد كبير من العلل" (فوكوياما، ف، 2002، ص 119).، فهذا التقدم الطبّي أصبح يحمل معه أمر الخيار البشري للجسم.

وقد يكون هذا المسعى المتقدم بصورة أخرى هو بحث عن سيطرة جسمانية اجتماعية على أخرى، أو استقدام لفكرة نيتشه حول مجتمعات السادة والعبيد بإعلاء طراز بشري خاص يريد الهيمنة المطلقة على مختلف التركيبات الاجتماعية الأخرى، فيصبح لها حق السيطرة بامتلاكها لهذه التكنولوجيا التي تتحكم في إنتاج النسل الخاص بها (الكرمي.ز،1978، ص 2016)، فالفوارق العارضة أضحت دلالة على النزوع إلى مدى جسماني وثقافة اجتماعية متمايزة عن بقية ما هو موجود داخل المجتمعات التي لا تملك تقنيات كافية في هذا التحكم.

والحال أن الهندسة الوراثية أخذت نمطا مغايرا لما بدأه العلم، ولم تكتف بالجمالية الجسدية التسويقية في عالم الاقتصاد والفنون والطب والبيولوجيا، إنما أصبحت منطلقا ومرتكزا يبحث عن السيطرة وإثبات وجود نوع لا يقرن نفسه بالموجبات الطبيعية بل يتعدى الإنسانية إلى ما هو أكثر دهشة؛ "إذا للسيطرة على البروتينات التي تكون أجساد الكائنات الحيّة، يجب التأثير على المحتوى الوراثي، أي على الدنا" (بويكن.د، 2017، ص137).

فقد أصبح الجسم الإنساني في التصور الطبّي المعاصر موضوعا متجاوزا للهوية والذاتية بالمفهوم الكلاسيكي وخطى نحو إنتاج سلاسل جسمانية تراتبية على نحو جمالي فائق النحت والتصور، وهو ما يمكن اعتباره ثقافة شملت حدود هذا العصر، فالتراكم العملي لهذه الأبحاث لم يسلم نفسه كمادة تقنية خاضعة للسلوك الإنساني إنما أسس لمجموعة من التحولات الكبرى التي عرفها الجسم عبر التدقيق في عناصره وجزيئاته وتطويرها تقنيا وبيولوجيا.

كما أصبحت هذه التجارب مفتوحة بأفق واسع على التنبؤات العلمية محل دراسة الجسم الإنساني فهي غير متوقفة عن التطور في هذا المسلك تلبية لما يمكن اعتباره رغبة إنسانية وسلوكيات ثقافية معاصرة، وهذا ما جعل كثير من الفلاسفة يحاول التقضيم من هيمنة الأبحاث الطبية ويطالب الخطاب السياسي الرسمي بضرورة وضع حدود قانونية وأخلاقية حاسمة.

4. جدلية الملكية والمسؤولية في المتاجرة بالجسد.

سار الجسد خلال هذا التجوّال الطبّي والتجميلي إلى مدارك فنية وتجارية، فكما قد أدى الدور الطبي مهمّة علاج النقص، أدى أيضا إلى تزايد الإقبال على الجسد الدعائي، فالبحث عن الجسد المقبول كان غرضا تجاريا؛ "من آثار الزمن وإعادة تصميم مظهرهم عبر الأنظمة الغذائية، والتمارين البدنية والجراحة التجميلية. فكل شخص'يستحقه تماما' لا يستطيع إلا إبداء 'عناية شديدة' بجسمه" (مارزانو.م،2011،ص26)، فهذا الاهتمام البالغ بجمالية الجسد أخذ صورة التمكين لنفسه في الظهور بمظهر الاستخدام المتناسق لأداء الدور الجمالي.

فالتحكم الجمالي في الجسم أضحت له معايير مختلفة عن السابق كونه أصبح خاضعا لتقنيات أخرى كالنحافة والتجميل الخارجي والتحكم فيه له أسبابه ومخرجاته الفنيّة والدعائية؛ "إن الصورة الجسمية هي التي تغري أو تصدم، تثير الشهية أو القرف. ومن هنا واقع أن الجراحة التجميلية، والأنظمة الغذائية والتمرينات الرياضية تحظى بقيمة كبيرة بوصفها وائل للتحرر من وزن الجسم والإمساك أخيرا

بزمام حياته" (مارزانو.م،2011،ص27)، ، فالجسم الذي يعبر عن الاعتناء بنفسه هو خلاصة الجمال الذي يبحث عنه الفرد داخل الميزان الاجتماعي، ومن هنا يمكننا تحديد أحد المعايير الجديدة التي طغت على الرؤية الجمالية للجسد كونها تركزت على الحصول على جسم متحكم فيه لتحقيق السعادة والمكاسب على نحو متوازن.

والملاحظ بالإضافة إلى هذا الاعتناء المعاصر بجماليات الجسد أن تحقيق ماهيّة الفرد أو وجوده حملا تغيرا معاكسا لما أرسته الفلسفات الكلاسيكية فلم تعد الثقافة والفكر والعلوم مستمسكين بهذا النحو الأنطولوجي بقدر ما إن إثبات الذات وموجوديتها أصبح متعلق بشكل أساسي بالجسد الجميل الذي يحمل صفات الوسامة والرشاقة والرياضية.

ومع المنحى الليبرالي الذي أخذه الفرد المعاصر فإن؛ "كل فرد ينبغي أن يكون حرا في اختيار الحياة التي تروق له: ينبغي أن يستطيع المرء 'أن يكون ذاته' لكن لتحقيق ذلك، لا يكفيه بكل بساطة 'أن يكون'. ينبغي للرشاقة والجمال أن يكونا مشغولا عليهما" (مارزانو.م،2011،ص28)، إذا فالمذهب الليبرالي على النحو الذي طرحتهى الدولة المعاصرة أيضا ساهم في بلوغ هذه المساعي الجسمانية للفرد بما أنه آخذ على التطور نحو ترشيق الجسم وتبضيعه ليصبح مغريا ومهتمًا به.

إذن فموضوع حرية ملكية الجسد الذي طرح على مسلك الحضارة المعاصرة كان له في واقع النظر خلفيات فلسفية واسعة إذا ما حددنا نيتشه وميرلوبونتي وغيرهما من الذين أقروا مهمات جديدة للجسد في الوعي والوجود والجمال، فهذا الحمل الثقيل الذي قدمته الفلسفات والمذاهب المعاصرة للجسد تطلب إعادة فهم أهدافه ومنطلقاته وحريته ومسؤوليته على نفسه باعتبارها حاملا للذات والوعي أو أن الجسد هو تعريف الإنسان بصفة أو بأخرى.

فالجسم من منطلق الدوافع التي تبرر مقولات الحرية ليس وجودا تم للاشيء والأساس فيه أن يحدد قيم الحرية الملازمة له، بما أن اقتراب جسد من جسد آخر كان يمثل دائما رغبة في النظر إلى ذاته، ويشير سارتر هنا إلى أن الإنسان كان محكوم عليه منذ البداية بالحرية فوجوده يبرر مسؤوليته على نفسه والتعامل مع غيره فالحضور الجسماني "يشير إلى وجود في وسط العالم بواسطة العالم الذي يحققه، وهذا لا يمكن أن يكون بخلاف هذا، لأنه لا توجد أية طريقة أخرى للاتصال بالعالم غير الكون في العالم" (سارتر.ج.ب، 1966،ص 521).

ويعتبر سارتر أن حركة العالم والجسم هي حركة واحدة في ذاتها ولذاتها لم تختلف عن هدفها؛ "وهكذا أقول إنّي دخلت في العالم، 'جئت إلى العالم' أو هناك عالم أو لي جسم-كل هذه الأقوال تعبر عن

شيء واحد" (سارتر.ج.ب، 1966،ص 522)، وبالتالي فإن مبرر ملكيّة الجسد من الناحية الأنطولوجية يؤسس بوجه آخر إلى المسؤولية الذاتية عليه كون مسألة الذات في اندماجها مع العالم قائمة بشكل أساس على الجسد الذي هو محور هذه التفاعلات الصورية والإمكانية.

فقد خاض هذا التأسيس الفلسفي لحرية الجسد في تصرفاته إلى ضرورة أخرى هي تحسين الجسد لصور ظهوره الاجتماعية حيث "تصبح صورة الجسم، في عالم من الصور، مجرد انعكاس للتوقعات التي تحيط بنا حتى قبل أن تصبح صور الذات" (مارزانو.م،2011،ص29)، فالقيم الجسمانية المحددة من طرف الذات المتحررة من كل أشكال التقيّد أصبحت فارضة للمبادئ التي ينبغي أن يكون عليها المظهر الجسمي.

وهذا ما يجعل من الفرد ينزوي إلى المقولات التي تردد "إنه جسدي وأنا حرّ أن أتصرف به كما أشاء" (بيدوح، س،2000،ص50) ، فالمتاجرة الجنسية، الترويجية، الدعائية، بيع الأعضاء، الهندسة الوراثية، الاستنساخ وغيرها من مجريات الجسد أصبحت حالات مبررة بدافع الحريّة التي يتبناها الإنسان المعاصر في استخدام جسده ماديّا.

وطالما تحوّل الجسد إلى موضوع اقتصادي فإن ذلك لم يخلو من المتاجرة به على المناح المرئية والسينمائية لتحقيق الأرباح من ترويج الجسد في الإعلام والدعاية، فـ "صورة الجسد هي التصوّر الذي يكونه الشخص عن جسده؛ والطريقة التي يبدو له بها بشكل واع إلى هذا الحد أو ذاك عبر سياق اجتماعي وثقافي يضفي تاريخه الشخصي عليه طابعا خاص" (بروتون.د، 1977، ص145)، فمضمون المجرى الاجتماعي حمل في خضمه تحولات في صيغة الجسد التي يجب أن يكون عليها ليحقق الرضا الاقتصادي والوظيفي، وحتى الرضا بين العلاقات الجسدية فيم بينها.

وقد تكون وسائل الإعلام أولى المجالات التي تقدمت فيها صورة الجسد خاضعة للضرورة الاجتماعية والإفرازات الغرائزية، فشروط الجسد إعلاميا لدى فئة النساء على وجه الخصوص والتجميل المبالغ فيه شكل ثقافة اختزالية خاصة لصورة جسد المرأة في الإعلام؛ "إن عين وسائل الإعلام يمكن النظر إليها على أنها أهم العيون التي يطل منها الفرد على نفسه، ضمن سياقات توجهها عيون ثلاث: عين الذات المتمركزة حول التلميع الدقيق للذات، عين الآخر الذي يظهر عبر لامبالاته الظاهرة، وأخيرا العين الناقدة للميديا" (الصادق.ر،2009،ص 185)، وعلى هذه الحال فإن الاهتمام المبالغ فيه شكل حسب الكثير من

القارئين لهذا المنحى أنه زيادة في الدعائية للتحصيل الاقتصادي رغم ما يعتليه من اختلالات اجتماعية ظاهرة وباطنة.

فإذا قرءنا جدلية الملكية والمسؤولية عن الجسد أمكننا تحديدها في وضعية الخط المعاصر للمنهج الأخلاقي والتشريعي للدول، بين ما هو حرية فردية في تعديد وسائل الدخل والربح وبين ما هو أخلاقيات روحية يجب على المجتمعات تقييد الممارسات الجسدية المفرطة.

طبعا هذا يقع على اختلاف من توجه الأنظمة السياسية ودورها في صنع هذه الثقافة أو الحد منها، على اعتبار أن التشريعات القانونية هي المبنى الأساسي الذي يؤسس لتطويق الجسد ضمن الدائرة الاجتماعية، أو جعله وسيلة منفتحة للممارسة الرمزية والتسويق التجاري والإعلامي.

لقد سبق وارتهن الجسد للملكية الفردية، لكن واقع الأمر قد تكون ملكية مادية لتعزيز فرص الدخل أكثر منها حريّة في اتخاذ القرار الجسماني، فالجسد فينومونولوجيا يختلف كثيرا عن الجسد الذاتي الذي تقبع وراءه وسائل شعورية ونفسية وفكرية تريد رخاء فطريا وطبيعيا، لكن ما يخضع الجسد للإكراهات المعيشية هي تلك الظروف التي تبعثه على التحول من أجل الكسب الاقتصادي، أو غاية الاقتصاديين في جعل استيطيقا الجسد سلعة رائجة للتمكين الفنّي للمنتجات المختلفة؛ "فاليوم وعبر هذه الممارسات وهذه الخطب، يكف الجسد عن أن يشكل مكانا للخطأ، والمسوَّدة التي يمكن تصحيحها، كما رأيناه مع التقنية" (بروتون.د، 1977، ص151)، والحال أن نمط التفكير في الجسد تغير من أسلوب الظهور والاختفاء الفينومونولوجي، إلى أسلوب الدعاية والترويج في المجال الفنّي والاقتصادي.

فالمظهر الذي اقترنت صورته بتحسين الجسد جماليا مكن لقدرته في النظر إليه من زوايا أكثر من أن تكون زوايا حسية وشعورية فقط؛ "ليس جسمي ما سمي منذ وقت طويل باسم 'مقر الحواس الخمس' فقط، بل هو أيضا الآلة والهدف من أفعالنا"(سارتر.ج.ب، 1966،ص524)، فإشارة سارتر وهابرماس وغيرهما إلى اقتران مفهوم الجسد بالآلة وحده دليل كاف على أن الجسد خضع لفكرة الملكية للآخر وليس للحرية الذاتية التي تعبر عن مستوى جزئي جدا في التعامل مع الجسد، إذ بما هو محرك ومتحرك في فضاء من الترويج المادي والاستهلاكي؛ "أي أن البضاعة التي تعرضها الصورة الاشهارية لا يمكنها بمفردها أن تولد فينا الرغبة في اقتنائها واستهلاكها بل ينبغي أن تقترن صورتها بصورة الجسد الجميل"، فالفضاء الترويجي الذي يظهره فيه الجسد الجميل ليس الدافع منه المعنى الاستيطيقي للجسد وإنما هو استخدام هذه الدلالات للترويج والتبضيع السلعي والفنّي، وفي النهاية تكون النتائج سواء للجسد

الذاتي محل البروز أو المتخف هي نتائج مادية ومكاسب اقتصادية تتجاوز كل المعاني الاجتماعية والأخلاقية والروحية.

فمشكلة الحرية التي جعلت من الجسد سلعة رائجة، أو تروج عبره السلع الأخرى وضعت مشكلة الملكية على محك المساءلة المعرفية والقانونية والعرفية، هل أصبح الجسد ملكا للعقود الإشهارية والأخبار والظهور الإعلامي عموما؟ هل أصبح ملكية الشخص الذي يتاجر بأعضائه بمختلف الصيغ؟ هل أصبح ملكية للمبادلة الجنسية المادية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها وجب الوقوف عندها من حيث المنال الفلسفي والاستيطيقي والمعرفي المعاصر.

لقد شمل التغيير على الطبيعة البشرية تطورا ملاحظا من حيث هو إبراز لطراز بشري جمالي أو جسد منمق يظهر بصورة أكبر من المعقول، ولكن هذا المآل قد يكون للتو خرقا للقانون الطبيعي الذي شهد هذه الاختلالات والتغيرات رغم ما أحدثته من مزايا في تحسين العيوب الخلقية للجسد؛ "هناك الكثير من نواحي الطبيعة البشرية التي نعتقد أننا نفهمها جيّدا، أو التي نريد أن نغيرها لو أتيحت لنا الفرصة، لكن التحسين على الطبيعة ليس دائما بهذه البساطة، قد يكون التطوّر عملية عمياء"(فوكوياما، ف، 2002، ص152) ، إذ أن الإذعان للتحسينات الجمالية لم يعد يقتصر على المعاني الجمالية للجسد بل قد يكون خرقا للقوانين الطبيعية التي يجب أن تكون عليها الصور البشرية، وفي هذا المخاض يتجدد دائما مساءلة الفرط في التعديل الجمالي على الجسم بالغرم من الحرية التي يتخذها الفرد في ذلك.

فالملكية الجسمانية التي يختزلها الإنسان في مفوه حريته الخاصة والحريات العمومية لا تبدو أنها واقعة ضمن النظر بهذا الشكل الفكري، إذ أن التأثير المادي والاقتصادي والفنّي يأخذ محدداتها ورمزيتها ويختزلها في ضرورة التعبير الجسدي عن الحرية، لا يمكن في واقع الحال اعتبار أن الحرية هي الملكية الكاملة للجسد والتعبير عنه وفق ما يتدفق من صور دعائية، لأن هذا من ضروب إغراء الآخر وجعله تابعا بجسده نحو الإفرازات الغرائزية التي ينظر بها إلى الجسم الإعلامي.

فالجسد الآخر كما أشار ميرلوبونتي سابقا أو سارتر في ذات السياق هو مرآة لنا لنكتشف عيوب أنفسنا من محاسنها، ولنرى كيف يتم ظهورنا وحضورنا في العالم من عمقه إلى موجوديته، فالمجتمعات الآن تعيش ظروف النظر إلى الجسد الجميل من وجهة نظر ما هو ظاهر عليه دل أن يكون من وجهة نظر ما يتملكه داخليا، وهنا لا يمكن لمفهوم الحرية أن يكون سياقا حقيقيا وراء دوافع تجميل الجسد، إذ أن

ظهوره واختفاءه خاضعين بالدرجة الأولى إلى رموزيته الجمالية والدعائية والتجارية؛ "إن ما تقوم الوسائط الإعلامية باستعراضه من خلال صورها المتدفقة هو الجسد الإنساني في اكتماله وكماله، وما دليلها في ذلك إلا هذه الأجساد النموذجية لعارضات وعارضي الأزياء" (الصادق.ر،2009،ص 185)، حيث يمكننا بشدة ملاحظة غياب المجرى الثقافي وتقعيده لصالح الجسد الغرائزي.

ومن هذا المنطلق يتحدد أن الإجابة على فهوم ملكية الجسد لم يعد تأسيسا فكريا ونظريا لمعنى الحرية، بقدر ما هو إعادة النظر في أصل جعل الجسد سلعة اقتصادية رائجة الشأن، أي أن الدلالات الفلسفية والانفتاحات المعاصرة على الجسد منذ مناقشته على مستوى نيتشه إلى غاية الظرف الراهن ينبغي إعادة ضبطها وفق معايير المسؤولية المشتركة التي يفترض على الجسد الذاتي أن يتقيد بها، وهذا ما سنناقشه على مستوى العنصر اللاحق المفرد أساسا لهذا المعترك الفلسفي الأخلاقي والقانوني والتشريعي والسياسي.

5. مستقبل الجسد في ضوء القانون والأخلاقيات.

يقوم الجدل على النقاش البيو-إيتيقي حول الجسد بالنظر إلى المرجعية الطبيعية والأخلاقية التي يتبناها مجموع الفلاسفة والعلماء، والملاحظ هنا أن عدم الاتفاق في الطرح بارز للعلن، كون هناك جزء يدافع عن الحرية المطلقة للاستعمالات التجميلية للجسد وكل ما يحيط بها، وفريق ثان ينزح نحو الإبقاء على طبيعية الجسد ولو تم ذلك عبر فرض قوانين صارمة تحد من المأزق الأخلاقي حسب وصفهم.

يقدم الفريق الأول الجسد على أنه مجال انفتاح كامل غير خاضع لأي تقييد اجتماعي أو قانوني وأن التقنية ما كانت إلا لتكشف عن تطورات في تشخيص الحالة المرضية للجسد وليس محاصرته، فهم يؤسسون لحرية مطلقة لدى علماء الطب في مواصلة الاكتشاف بما أن التقنية سابقة الظهور، ويبدو أن جورج كانغلام، أحد أكثر المهتمين بهذه الفكرة بما يبديه في عمله "السوّي والمرضي" من مواقف في هذا الاتجاه، حيث يعتبر أن المريض هو الذي يتوجه إلى الطبيب طلبا للكشف عن العطب الذي لحق بأحد أجزائه، ويواصل هذا ضمن قوله؛ "إذا تعرض شخص لحادث وفقد على إثره حياته، لكن تشريح الأطباء لجثته اكتشفوا عبره أنه مصاب بسرطان في الكلية".(Canguilhem.G.1994.p 08)

فيشير كانغلام دائما إلى أن التقنية وفقا لأهدافها التي ظهرت من أجلها لم تكن أدوات تقبل على الشر بالمفهم الفلسفي، إنما قد تؤدي بعض الاستعمالات المبالغ فيها لهذا الغرض أو ذاك، بينما يبرئ التقنية ويجعلها أساسا عصريا يجب الحفاظ على مكاسبه في العلاج والتحسين الطبّي للجسد البشري.

ويسير داغونيه على خطى كانغلام في اعتباره أن الجسد لا يدل إلا على صناعة بشكل أو بآخر؛ فداغونيه يرى أن النقد الذي تتعرض له الثورة الطبيّة في فضاء الجسد خاضع للإيديلوجيا فلا وجود طبيعي وكل ما يبدو طبيعيا هو في الحقيقة اصطناعي، فالموقف الطبيعي حسبه يساير الفكر اللاهوتي الذي ظل دائما يقف في وجه تقدم الثورة البيولوجية (ويرو.ك،ص 31) فالانتقاص من شأن التقدم التقني في عالم الطب والأحياء يحمل خلفية روحية تريد أن تسبغ ظروف الحد من هذا التقدم الذي يحرز نتائج واسعة في التجريب والتطبيب والتجميل الجسدي.

فهذا المذهب لا يرى فرقا جازما بين ما هو طبيعي وما هو صناعي على اعتبار أنهما غير مختلفان في المبدأ والجوهر، إذ أن كل منهما يريد التعبير عن طريقة ما في تقديم الدور الأنطولوجي، فالتقنية تواكب الطبيعة ولا تضاد مساراتها الظهورية، ومن جهة أخرى فكأنما يشير هذا الفريق إلى ما يمكن اعتباره بقايا الرؤية الدينية والعقلانية لضرورة ضبط التقنية والحد من تطوراتها وممارساتها على الجسم الإنساني.

بينما يقف فريق آخر عكس هذا تماما ويدعو إلى ضرورة التشريع القانوني والأخلاقي وحتى القيمي للممارسات البيو-تقنية وتدخلها على مستو الجسد الإنسان، لأن هذا أفضى إلى تغيرات في مبدأ الهوية ويجعلنا نقف على مستقبل مفتوح في تعريف الإنسان من حيث هو تشيؤ تقني بتعديد نسخه أو ركنه كسلعة.

يقف فوكوياما على النقيض من الطرح الذي يقدس من الانفتاح الكلي على التقنية ويعيد صياغة مهام جديدة للفلسفة والسياسة واللاهوت في تحديد قيمة ما يمكن للعلم أن يقدمه؛ "إن اللاهوت والفلسفة والسياسة هي التي تستطيع أن تقيّم غايات العلم، والتكنولوجيا التي ينتجها العلم، وهي التي يمكن أن تقدم الرأي فيما إذا كانت هذه الغايات طيبة أو خبيثة" (فوكوياما، ف، 2002، ص257) ، وفيم لا يقصي فوكوياما دور العلماء في المساعدة على وضع القوانين، لكنه يصر على أن ضرورة التشريع السياسي يجب أن تكون مرفوقة بدور الفلسفة واللاهوت في تكريس القوانين الروحية والأخلاقية التي تحفظ النسيج الاجتماعي.

فيم يؤكد هانز يوناس (1903-1993)، في مؤلفه مبدأ المسؤولية؛ أنه لم يتم الاهتمام بمشروع أخلاقي يؤطر هذا التطور الرهيب الذي تخوضه التقنية وتأثيراتها على الحياة العامة للإنسانية والمستقبل البعيد للوجود (JONAS.H.1995.P 26) ، فالبعد الإيتقي الذي يدعو إليه هانز يوناس هو ضرورة إخضاع

هذه الثورات البيو-تقنية للمسؤولية الاجتماعية والسياسية للحد من قوتها التي قد تؤثر على مستقبل الطبيعة الإنسانية.

فيرفض يوناس التدخل المبالغ فيه للأنظمة التقنية البيو-طبية على مستوى الجسد الإنساني بما يسميه تحويرا للطبيعة الإنسانية ومساسا بجوهر الخلق؛ "الحفاظ على الطبيعة وعدم التعدي عليها أو التدخل فيها، ألن ذلك ينطوي على تدخل في المشيئة الإلهية" (عوض.ع.2011، ص 226) ، وعلى هذا الأساس يولي يوناس مهمّة جديدة للسياسة وتحميل رجال السياسة مسؤولية هذا المسار الذي لا يمكن حد فرضياته المستقبلية.

ويتابع يورغن هابرماس (1929)، نقده للإفراط في الحريّة التي تنادي بها الدولة العلمانية وعدم الكف من الحريات الفردية التي قد تصيب الأخلاق العامة والمشتركة بالعطب؛ "فإذا ما تبنّي النيّة بهذه الطريقة، فلن يكون الوجود الجسدي أو النفسي متأثّرا بالتغرّب أو ما يشبه ذلك، نعني بذلك قصر الحريّة الأخلاقية على أن تعيش حياة 'شخصية'. لكننا بموازاة ذلك، لا نستطيع إطلاقا تفادي حالا أكثر نشازا، طالما أنّه من غير المسموح لنا أن نضمن إمكانيّة حصول تناغم بين النوايا الشخصيّة والنوايا الغريبة"(هابرماس،ي،2006،ص76)، فحالات الفردانية التي لا يمكن ضبطها أخلاقيا تستدعي حضور النص القانوني للحد منها، الذي على قدر ما يحد من الحق الطبيعي في التصرف على قدر ما يشكل حماية للبنيّة الاجتماعية.

6. نتائج البحث

لم يبقى موضوع الجسد رهينا للمعالجة الفلسفية قد انتقل مع الثورة البيولوجية الجديدة إلى حقل الابستيمولوجيا الطبيّة خاصة لما بدأت مساهمات العلماء في هذا المجال على غرار كانغيلام وداغونيه وسلوتردايك وغيرهم، فحتى المجال الفلسفي لم يعد ضمن المناقشات الافتراضية السابقة ودخل إلى مسار التجريب وعلاقة التقنية بالجسد.

ومع تطور هذا المبحث عرف أيضا تطورا من حيث الممارسة التي فتحت المجال واسعا على الهندسة الوراثية وما تبعها من موضوعات التجريب المخبري من الاستنساخ وتبديل الأعضاء والزرع وغيرها.

وهذا ما جعل الابستيمولوجيا الطبية تقع مجددا محل الجدل القائم بين دعاة المحافظة على الطبيعة الإنسانية، والذين يدعون إلى ترك الحرية الفردية في اتخاذ قرار التجميل الجسدي من الآلة الطبية إلى التجارة الاقتصادية.

وهذا ما استدعى إعادة النظر في مسألة علاقة الفلسفة والسياسية بالتشريع للعلوم الطبية والبيولوجيا التي أخذت مسارا تطوريا غير معهود، فقد سارت الآراء النقدية لهذا التطور إلى القول بأن القرار السياسي يجب عليه تضمين الأخلاق والحكمة في المحافظة على طبيعة النشأة البشرية وصورها، لأن هذا التطور قد يفضي لمآلات غير متوقعة تنهار معها الإنسانية في شكلها ومضمونها.

خاتمة

انبثق عن المنعرج الاستيطيقي للجسد ما بعد المرحلة العدمية أن أصبح جوهر الوجود والمحدد للقيم والمعرفة، كما أصبح مساحة للتجريب وتحديد الكشوفات العضوية والعلمية التي اشتغلت عليها الثورة البيولوجية المعاصرة، وقد تكون الابستيمولوجية الطبيّة إحدى أكثر المجالات التي انتقلت إليها دراسات الجسد من حيث الجمال التقني، فمن الدعوة الفلسفية لنزوع نحو الاستيطيقا بمعناها الفنّي، إلى الانسياق نحو الاستيطيقا المصطنعة أو التجميل الذي تفضيه الآلة على الإنسان، وكما عرف هذا الجانب اختلافا بين الفلاسفة الطبيعيين إن شئنا القول، والليبراليين فإنه لا يزال مفتوحا على النقاش والدراسة حول مآلاته المستقبلية وما قد ينجر عنه من مخاطر تهدد الإنسانية.

المصادروالمراجع:

-George Canguilhem(1994),Le normale et le philosophie ,puf.

-Hans Jonas, (1995), Le principe de la responsabilité, CERF ,France :paris.

-Peter Sloterdijk,(1988),Critique of synical reason (Theory and History of Literature Vol 40), Translated by:MichealEldred,UMP,London.

-جورج كانغيلام،(2007)،دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها،(محمد بن ساسي:مترجم)،ط1، بيروت: لبنان، المنظمة العربية للترجمة.

-جون بول سارتر،(1966)، الوجود والعدم، بحث في الأنطولوجيا الظاهراتية،(عبد الرحمن بدوي:مترجم)،ط1، بيروتك لبنان، منشورات دار الآداب.

-جيلبر أوتوا، (2006)،العلم التقني بين رهاب التكنولوجيا والولع بها،(أنور مغيث:مترجم)، القاهرة: مصر،المجلس الأعلى للثقافة.

-دافيد برتون،(1997)، انثروبولوجيا الجسد والحداثة، (محمد عرب صاصيلا: مترجم)،ط2،بيروت:لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

-دينيس بويكن،(2017)، البيولوجيا وتاريخ الفلسفة،(لبنى الريدي ومها قابيل:مترجم)، ط1، القاهرة: مصر،المركز القومي للترجمة.

-زهير الكرمي،(1978)، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر،(دط)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

-سعيد محمد الحفار،(1984)،البيولوجيا ومصير الإنسان،(دط)،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب.

-سمية بيدووح، (2000)،فلسفة الجسد،(دط)، تونس، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

-عادل عوض،(2011)،الأصول الفلسفية لأخلاقيات الطب،(دط)، الاسكندرية: القاهرة،دار الجامعة الجديدة.

-عبد الحسن صالح،(1981)، التنبؤ العلم ومستقبل الإنسان،(دط)، الكويت، عالم المعرفة:المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

-فرانسيس فوكوياما،(2002)،نهاية الإنسان- عواقب الثورة البيوتكنولوجية-(أحمد مستجير: مترجم)،ط1،مصر، اصدارات سطور.

-كلود ويرون(دون سنة)، الممكن والتكنولوجيات الحيوية،مقالة في فلسفة العلوم،(ميشال يوسف:مترجم)،(دط)،بيروت:لبنان، المنظمة العربية للترجمة.

-ميشيلا مارزانو،(2011)، فلسفة الجسد،(نبيل أبو صعب:مترجم)،(دط)، بيروت: لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

-يورغن هابرماس،(2006)، مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية،(جورج كتورة:مترجم)،(دط)، بيروت: لبنان، المكتبة الشرقية.

مقالات المجلات .Journal& Magazine Articles

-رابح الصادق،(2009)، ضريبة السعادة، الإشهار وتوثين الجسد،مجلة عالم الفكر،المجلد 37،العدد4، الكويت.

-وجدي عبد الفتاح سواحل،(2006)، الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية، مجلة عالم الفكر،العدد35.